

محددات كفاية رأس المال وأثرها على البنوك الإسلامية

دراسة أثر كفاية رأس المال على محدداته من ١٩٩٩-٢٠١٥

Determinants of capital adequacy and its impact on Islamic banks
Study the effect of capital adequacy on its determinants 1999-2015

من إعداد: الدكتور/ بوسعيد محمد عبد الكريم^(١)

دكتور في كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان – الجزائر

Email : boussaidmohammedabdelkrim@gmail.com

الدكتور/ بن لدغم محمد^(٢)

دكتور في كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان – الجزائر

Email : m_benladghem@yahoo.fr

الملخص:

ترمي هذه الورقة البحثية إلى دراسة حالة بنك البركة الجزائري باعتباره عينة من البنوك الإسلامية العاملة في السوق المصرفية الجزائرية، بحيث اعتمدنا في ذلك على محددات كفاية رأس المال لقياس فعالية إدارة المخاطر على مستوى البنك. تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليل القياسي، وهذا باستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد من خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 9. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال في بنك البركة الجزائري والمتغيرات المستقلة التالية: مخاطر رأس المال، معدل العائد على حقوق الملكية، مخاطر الائتمان، معدل هامش الربح، معدل العائد على الأصول. وكخلاصة رئيسية في هذه الورقة البحثية عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال في بنك البركة والمتغير المستقل مخاطر السيولة (LR)، بحيث أنه لا يسهم في قوة النموذج ولا يفسر قوة العلاقة بينه وبين نسبة كفاية رأس المال. وهذا ما أثبتت فرضيات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: كفاية رأس المال، الفعالية المصرفية، التحليل القياسي، المحددات، الدلالة الإحصائية.

Determinants of capital adequacy and its impact on Islamic banks
Study the effect of capital adequacy on its determinants 1999-2015

Abstract:

This research paper aims to study the case of Al Baraka Bank of Algeria as a sample of Islamic banks operating in the Algerian banking market, where we relied on this on capital adequacy indicators to measure the effectiveness of risk management at the level of the bank. This study is based on the standard analysis method, using simple and multiple linear regression models through the use of the Eviews 9 statistical program. The study shows that there is a statistically significant relationship between the capital adequacy ratio in Al Baraka Bank of Algeria and the following independent variables: capital risk, the rate of return on equity, credit risk, the profit margin rate, the rate of return on assets. As a main conclusion in this research paper, there is no statistically significant relationship between the ratio of capital adequacy and the independent variable of liquidity risk in Al Baraka bank, so that it doesn't contribute in the effectiveness of this model as well, it doesn't explain the strong relationship between this one and the capital adequacy ratio, as a result, this is what has proved the hypothesis of the research study.

Keywords: Capital adequacy, Banking effectiveness, Standard analysis, Determinants, Statistical significance.

١. المقدمة:

تعتبر الفعالية المصرفية الأساس الذي يجب أن تقوم عليه الأدوات المالية الإسلامية، حيث من أهم محددات الفعالية المصرفية للمنتجات طبيعة المخاطر المصاحبة لها، هذا ما جعل البنوك الإسلامية تولي اهتماما كبيرا بهذا الجانب وتضع نظما وإجراءات تحوطية لإدارة مخاطرها تختلف عن نظيرتها التقليدية نتيجة النهج الذي تتبعه لأداء نشاطها. ولذلك سوف نركز من خلال هذه الورقة البحثية التي بين أيدينا على محددات كفاية رأس المال من خلال إجراء دراسة قياسية لقاعدة البيانات المتعلقة ببنك البركة الجزائري خلال الفترة من ١٩٩٩-٢٠١٥، من خلال دراسة التأثير بين نسبة كفاية رأس المال والعناصر المحددة له التي تمثل متغيرات نموذج الدراسة الخاصة ببنك البركة الجزائري، وهذا باستخدام النماذج الانحدارية البسيطة والمتعددة من خلال إتباع خطوات ومراحل بناء النموذج محل الدراسة مع الاعتماد على أدبيات الدراسة.

١.١. إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق يتم صياغة الإشكالية التالية:

* ما مدى فعالية بنك البركة الجزائري في إدارة المخاطر من خلال دراسة التأثير بين نسبة كفاية رأس المال والعناصر المحددة له ؟

٢.١. فرضيات الدراسة:

* **ف١:** وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال والعناصر المحددة له (متغيرات نموذج الدراسة) على مستوى بنك البركة الجزائري.

* **ف٢:** عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال والعناصر المحددة له على مستوى بنك البركة الجزائري.

٢. أهمية الدراسة:

تجسدت أهمية هذه الدراسة خصوصا بعدما فشلت أنظمة وقواعد إدارة المخاطر في البنوك التقليدية على مواجهة ومعالجة الأزمات المالية التي تعرضت لها اقتصاديات العالم، فبرزت إلى الأفق دور وأهمية إدارة المخاطر على مستوى البنوك الإسلامية من خلال معيار كفاية رأس المال وتكييفه حسب منتجات المؤسسات المالية الإسلامية وأنها من أهم الحلول والسبل الكفيلة للخروج من هذه الأزمات الراهنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى الإسهام في تسليط الضوء أكثر على مثل هذه الدراسات التي تمس البنوك الإسلامية وما مدى قدرتها على احتواء المخاطر بفعالية وكفاءة مقارنة مع نظيرتها التقليدية.

٣. أهداف الدراسة: ويمكن حصرها في النقاط التالية:

- إبراز فعالية وكفاءة مؤشر كفاية رأس المال كمحدد لقياس إدارة المخاطر على مستوى البنوك الإسلامية.
- إبراز كيفية توظيف نظم الرقابة العالمية وتفعيل دورها لأغراض إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.
- معرفة أهم مميزات كفاية رأس المال الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية ومحدداتها التي تستخدمها البنوك الإسلامية لإدارة المخاطر والتحكم فيها.

٤. الدراسات السابقة:

- دراسة عبد الله التميمي وسامر فخري عبيدات، ٢٠١٣، بعنوان: "محددات كفاية رأس المال في البنوك الأردنية (دراسة تطبيقية)". حاول الباحثان في هذه الدراسة تحديد أهم العوامل التي تحدد كفاية رأس المال في البنوك الأردنية، وذلك بالتطبيق على ١٥ بنكا أردنيا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، حيث قاما باختبار العلاقة بين متغير كفاية رأس المال من جهة و المتغيرات التالية من جهة أخرى: مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال، معدل القوة الإرادية، العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول.

وقد توصل الباحثان إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين نسبة كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية والعوامل المستقلة التالية: مخاطر السيولة، معدل العائد على الأصول، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية عكسية بين نسبة كفاية رأس المال والعوامل المستقلة التالية: معدل العائد على حقوق الملكية، مخاطر سعر الفائدة وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية والعوامل المستقلة التالية: مخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان، ومعدل القوة الإرادية.

- دراسة **I. Triyuwono، Mohammed T. Abusharba**، ٢٠١٣، بعنوان: "محددات نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية الاندونيسية" قاموا بدراسة العوامل المحددة لنسبة كفاية رأس المال في الصناعة المصرفية الإسلامية الاندونيسية، وذلك خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١.

واستخدمت المتغيرات المستقلة التالية: متغيرات الربحية (ROA)، جودة أصول الدخل (FDR)، السيولة (DEP)، هيكل الودائع (NPF)، الكفاءة التشغيلية (OEOI)، ومتغير تابع: هو نسبة كفاية رأس المال (CAR).

والنتائج المتحصل عليها العائد على الموجودات والسيولة يؤثران ايجابيا ومعنويا على نسبة كفاية رأس المال وهذا ما يدل على أن زيادة ربحية البنك الإسلامي والأداء الجيد للسيولة ينعكسان ايجابيا على رأس المال البنوك الإسلامية. بالإضافة إلى أن جودة أصول الدخل (NPF) لديه تأثير سلبي ومعنوي على نسبة كفاية رأس المال وهو ما يعني أن الديون المعدومة عندما تكون مرتفعة سوف تؤدي إلى انخفاض في قيمة رأس المال البنوك وهذا ما يعرضها لمخاطر الائتمان، أما بالنسبة لهيكل الودائع والكفاءة التشغيلية لا يؤثران معنويا على نسبة كفاية رأس المال.

- دراسة سليمان ناصر، يونس مونة، ٢٠١٧، بعنوان: "أثر كفاية رأس المال في ربحية البنوك الإسلامية، دراسة قياسية على أكبر البنوك الإسلامية من حيث حجم الأرباح خلال الفترة: ٢٠١١-٢٠١٥" مقال منشور على مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الثامن، العدد الأول، يونيو ٢٠١٧. سعى هذا البحث إلى دراسة التأثير بين كفاية رأس المال ونسب الربحية أو المردودية في البنوك الإسلامية، وذلك من خلال دراسة قياسية على أكبر البنوك الإسلامية في العالم من حيث حجم الأرباح (١٥ بنك إسلامي من بين ٢٥ مؤسسة مالية إسلامية حسب توفر المعلومات) خلال الفترة: ٢٠١١ - ٢٠١٥، ولدراسة التأثير بين المتغيرات تم استخدام نموذجين لانحدار خطي بسيط، بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews7.

وقد تبين أن هناك علاقة تأثير إيجابية، وتناسب طردي مباشر، إذ كلما حاول البنك الإسلامي الرفع من نسبة كفاية رأس المال كلما أدى ذلك إلى زيادة مؤشرات الربحية متمثلة في العائد على حقوق الملكية ROE والعائد على الأصول ROA. لكن وبما أن معيار بازل وُضع أساساً للبنوك التقليدية،

وبما أن هناك معيار وضعه مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB بماليزيا لحساب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بتطويع معيار بازل مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية، فإن البحث يوصي بتطبيق هذا المعيار لأن ذلك من شأنه أن يرفع أكثر من مردودية البنك الإسلامي.

٥. ماهية كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية:

أصدرت اللجنة منذ تأسيسها العديد من الوثائق في مجال الرقابة على البنوك، بحيث لم يكن لهذه الوثائق أي صفة قانونية، إلا أن الاتفاق على مثل هذه الوثائق من الدول الممثلة للمجلس منح هذه الوثائق صفة إلزامية، حيث إن عدم الالتزام بها قد يعني عدم قدرة البنك على الاستمرار في العمل المصرفي خاصة وأن أي جهة ترغب في التعامل مع البنك أو تقييمه تستند إلى قيامه بالالتزام بهذه الوثائق والمقررات.

وقد أصدرت اللجنة عدداً من الوثائق والمقررات، وأهم هذه الإصدارات هو معيار كفاية رأس المال، وتتمثل أهمية هذا المعيار في أنه يعد بمثابة أول دراسة شاملة توجد علاقة فيما بين رأس المال بمفهومه الشامل (القاعدة الرأسمالية) وبين الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر والتي يجب أن لا تقل عن ٨%^١.

١,٥ مفهوم البنوك الإسلامية:

هناك العديد من التعاريف التي تطرقت لموضوع البنوك الإسلامية حيث يمكن تعريفها "هي تلك المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المالية والمصرفية وغيرها من المعاملات المالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، فلا تتعامل بالربا أخذاً وعتاءاً، وذلك بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية وتطهير النشاط المصرفي من الفساد، وتحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي ممكن لتحقيق التنمية الاقتصادية"^٢.

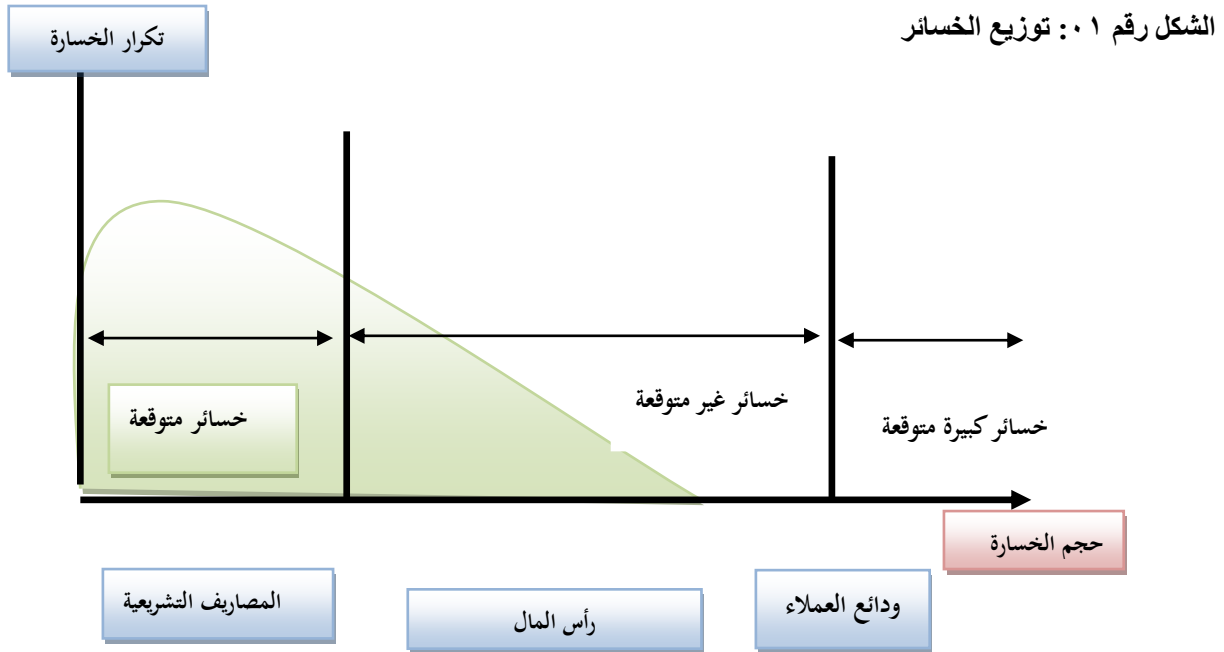
أما اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية فقد عرفها بأنها "المؤسسة المالية التي ينص القانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعتاءاً"^٣.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص ما يلي :

البنوك الإسلامية هي مؤسسات الوساطة المالية بحيث تتعامل بالأموال أخذاً وإعطاءً، إيداعاً وتوظيفاً، تمويلاً واستثماراً وهذا من خلال مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، بحيث تلتزم بالعمل في جميع أنشطتها وممارساتها بمبادئ ومقتضيات وتوجيهات الشريعة الإسلامية السمحاء، فلا يجب أن تتعامل بالربا أخذاً وعتاءاً ولا يجب أن تُحيد عن أحكام الشريعة الإسلامية، إذ إنها الممر الرئيسي لمعاملاته دون غيره من البنوك الأخرى بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢,٥ مفهوم كفاية رأس المال:

يعتبر حجم رأس المال البنك أصغر عنصر في مصادر أموال البنك، وليس له دور كبير في خلق قيمة مضافة للبنك، لكن رغم صغر حجم رأس ماله إلا أنه يمثل صمام أمان لاحتواء ومواجهة المخاطر (الخصائر) المحتملة، فكل حجم رأس المال البنك نسبياً يعد مصدر ثقة لدى المتعاملين مع البنك في مجابهة المخاطر المصرفية، وعليه تتشكل لنا العلاقة المتواجدة بين المخاطر التي يواجهها البنك وحجم رأس ماله، وهذا ما يعبر عنه بكفاية رأس المال، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



المصدر: حسن، ماهر الشيخ، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٥، ص: ٩.

وبالتالي يوضح لنا الشكل الكيفية التي توزع بها الخسائر التي تنشأ عن المخاطر التي يمكن أن تواجه البنوك وكيف يمكن تغطيتها وإدارتها، بالنظر إلى الشكل السابق يلاحظ أنه كلما قلت مساحة الجزء تحت المنحنى (خسائر كبيرة غير متوقعة) فإن ذلك يعني ارتفاع درجة ملاءة البنك حيث أن تلك المساحة تمثل احتمالية وقوع خسارة بحجم لا يكفي رأس المال لتحمله، وعليه فكلما زاد رأس المال كلما قلت هذه الاحتمالية أي المساحة تحت المنحنى. يمكن تعريف كفاية رأس المال على أنه قدرة رأس مال البنك على مجابهة ومواجهة سحبات المودعين والدفوعات للدائنين في حالات الإعسار والتصفية التي يتعرض لها البنك^٤.

كما عرف كفاية رأس المال بأنه قدرة رأس المال على سداد الالتزامات والحفاظ على حقوق المودعين، أضف إلى ذلك الحفاظ على العلاقة بين البنك وعملائه^٥.

كما يمكن تعريف كفاية رأس المال بأنها احتمالية إعسار البنك (The Likelihood of Insolvency)، بمعنى أن انخفاض هذه الاحتمالية يعني ارتفاع درجة ملاءة البنك^٦.

بناء على ما سبق نستنتج أن كفاية رأس المال هو قدرة رأس مال البنك على مواجهة وتغطية المخاطر غير متوقعة في المستقبل، ومن ثم الاستفادة من الأرباح والعوائد التي تنتج عن هذه الاستثمارات الخطرة وعليه خلق قيمة مضافة للبنك.

٦. معيار كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفق معايير المؤسسات المالية الإسلامية:

تعتبر البنوك الإسلامية ذات طبيعة مميزة تختلف عن باقي البنوك التقليدية، وهذا ما يجعلها تتميز في تطبيق واعتماد مقررات اتفاقيات بازل خصوصا فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال وتطبيقاته، ولذلك حاولت بعض المؤسسات المالية الإسلامية وبعض الباحثين والخبراء الاقتصاديين اقتراح معايير لكفاية رأس المال خاصة بالبنوك الإسلامية، مما ينتج عنه اختلاف في منهجية حساب نسبة كفاية رأس المال.

إن معايير إدارة المخاطر الدولية وعلى رأسها معيار كفاية رأس المال لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، لذا سعت البنوك الإسلامية لوضع معايير تخدم طبيعتها المتميزة من خلال مؤسساتها المالية الإسلامية.

١,٦. أهداف معيار كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية:

ويمكن إجمالها فيما يلي:

- توحيد الأسلوب المتبع في تحديد وقياس المخاطر التي تتضمنها المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، وتقدير الأوزان الترجيحية لمخاطرها، وعليه فهو يهدف إلى إيجاد قاعدة متكافئة فيما بين هذه المؤسسات عند قيامها بتبني وتطوير ممارسات تحديد المخاطر وإدارتها والتي تتفق مع المعايير الاحترازية الدولية.

- معالجة الهياكل والمكونات المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية والتخفيف من مخاطرها باستخدام آليات وأساليب تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- يعتبر معيار كفاية رأس المال الصادر عن الهيئات الإسلامية مناسبة لعمل البنوك الإسلامية في ظل اتفاقيات بازل وفق الشريعة الإسلامية.

- يسعى معيار كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية إلى تحقيق العدالة من حيث تحمل المخاطر، وذلك بسبب انتقال مخاطر الأصول تلقائياً إلى أصحاب حسابات الاستثمار وفقاً لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

٢,٦. تطبيق اتفاقيات لجنة بازل في البنوك الإسلامية:

حاول العديد من الخبراء الاقتصاديين عقب إصدار اتفاقيات لجنة بازل اقتراح جملة من الآليات والأساليب المتعلقة بكفاية رأس المال للتعديل في هذه الاتفاقيات لتناسب العمل المصرفي الإسلامي من خلال تكيفها لتوافق أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

١,٢,٦. تطبيق اتفاقية بازل I في البنوك الإسلامية:

تختلف طبيعة موجودات ومطلوبات البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية مما أدى إلى اختلاف منهجية حساب كفاية رأس المال وفق اتفاقيات لجنة بازل في ظل الطبيعة المتميزة للبنوك الإسلامية، ويمكن إظهار ذلك من خلال العناصر التالية:

- إذا نظرنا إلى مكونات النسبة نجد بأن البسط يتكون من ثلاثة شرائح، فبالنسبة للشريحة الأولى والثانية فلا يوجد اختلاف في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، أما الشريحة الثالثة فهي تتكون من أدوات الدين ورأس المال الهجين ذات طبيعة ربوية، وهذا لا يتوافق مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية؛

- يتكون مقام النسبة من ثلاثة أنواع من المخاطر هي: المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية، غير أننا نجد هناك أنواع أخرى من المخاطر تتعرض لها البنوك الإسلامية ناتجة عن إدارتها لحسابات الاستثمار المشتركة، ولا يوجد لها مثيل في البنوك التقليدية (المخاطر الائتمانية والمخاطر التجارية المنقولة)؛^٨

- من حيث معاملات ترجيح الأخطار: وتنقسم إلى نوعين أساسيين من العمليات:

* الصيغ القائمة على المشاركة في الربح والخسارة مثل المضاربة والمشاركة والاستثمار المباشر يحدد لها معامل ترجيح ١٠٠%؛

* أما الصيغ القائمة على المداينة والصيغ الأخرى، كالمرابحة والإيجار والسلم والإستصناع والقرض الحسن يمكن تقسيمها إلى جزئين: الأول المعاملات غير المضمونة ضماناً كاملاً برهن يكون معامل ترجيحها ١٠٠%، الثاني المعاملات المضمونة ضماناً كاملاً برهن عقاري يوضع لها حد أدنى للترجيح هو ٥٠%،

ونظرا لاختلاف طبيعة صيغ التمويل الإسلامية فيما بينها فقد وضع لها حد أدنى، أي يمكن للبنك الإسلامي أن يرفع من هذه النسبة إذا رأى أن درجة المخاطرة في أي صيغة تكون أكبر؛^٩

- أدخلت هيئة المحاسبة والمراجعة تعديلات على مكونات رأس المال بحيث حذفت العناصر ذات الطبيعة الربوية وأضافت عناصر جديدة لرأس المال المساند هي احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار، وتأتي هذه الاحتياطات من مفهوم الهيئة بأن حسابات الاستثمار المشترك تتحمل مع المصرف المخاطر التجارية العادية التي يتعرض لها رأس المال، إلا أنها وفي نفس الوقت تعرض المصرف الإسلامي لنوعين من المخاطر (المخاطر الاستثمارية والمخاطر التجارية المنقولة)^{١٠}.

انطلاقا مما سبق فإن نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية هي^{١١}:

8%

$$\leq \frac{\text{رأس المال المدفوع} + \text{الاحتياطات} + \text{مخصصات مخاطر الاستثمار} + \text{احتياطات إعادة تقييم الأصول}}{\text{الأصول الخطرة الممولة من (رأس المال المصرف + المطلوبات) (باستثناء حسابات الاستثمار المشترك) (المشترك)}} \leq 50\% \text{ من إجمالي الأصول الخطرة الممولة من حسابات الاستثمار}$$

٢,٢,٦. تطبيق اتفاقية بازل II في البنوك الإسلامية:

من أجل تطبيق اتفاقية بازل II في البنوك الإسلامية اقترح بعض الخبراء الاقتصاديين مجموعة من العناصر يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- تعرض المصارف الإسلامية لأنواع المخاطر الثلاثة (الائتمانية، التشغيلية، السوقية)، إلا أن الأهمية النسبية لها تختلف عن البنوك التقليدية، وذلك تبعا لطبيعة نشاط الصيرفة الإسلامية والأدوات المالية الإسلامية التي تستثمر فيها؛
- أضافت لجنة بازل ٢ نوع جديد من المخاطر هو المخاطر التشغيلية والتي تشمل المخاطر الاستثمارية وبعض المخاطر الأخرى التي تختص بها المصارف الإسلامية كالمخاطر الناجمة عن عدم الالتزام بالنواحي الشرعية، ومخاطر اختلاف الآراء الفقهية في بعض الممارسات المصرفية، والمخاطر الأخرى الناجمة عن الإهمال والتعدي أو التقصير من طرف المصارف الإسلامية؛
- إن طرق القياس الثلاثة التي اقترحتها لجنة بازل ٢ لتقييم المخاطر يمكن للمصارف الإسلامية أن تختار واحدة من بينها، بالرغم من أن طريقة التصنيف الداخلي هي التي تناسب طبيعة المخاطر فيها^{١٢}.
- تعتبر طريقة التصنيف الداخلي صعبة التطبيق في البنوك الإسلامية لأنها تحتاج إلى نظم متقدمة في إدارة المخاطر وكفاءة عالية لنظم المعلومات، وكل هذا قد لا يكون متوفر في أغلب البنوك الإسلامية، لذلك فإن تطبيق الطريقة المعيارية تعتبر هي الأنسب والأسهل بالنسبة للبنوك الإسلامية.
- وفي ضوء ما تقدم فإن نسبة كفاية رأس المال المقترحة للبنوك الإسلامية وفق لجنة بازل ٢ هي^{١٣}:

8

$$\leq \frac{\text{حقوق المساهمين} + \text{احتياطي معدل الأرباح} + \text{الاحتياطي المخاطر الاستثمار}}{\text{اجمالي الموجودات المرحجة حسب اوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + مخاطر التشغيل - الموجودات المرحجة حسب اوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المشترك (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)}}$$

٦, ٢, ٣. مدى إمكانية تطبيق متطلبات اتفاقية بازل III في البنوك الإسلامية:

إن البنوك الإسلامية لديها القدرة لتكيف مع متطلبات اتفاقية بازل III في أجل تطبيق مريح خاصة أن العديد من البنوك الإسلامية حاليا تسجل معدلات جيدة بالنسبة لكفاية رأس المال تتجاوز ٢٠% في كثير من الدول في ظل تطبيق اتفاقية بازل ٢ العادية أو معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا والمستمد من تلك الاتفاقية وبالتالي لا يتطلب الأمر منها سوى إدخال تعديلات على المعيار المطبق مسبقا، لذلك تناول كثير من الخبراء في المصرفية الإسلامية حاجة البنوك الإسلامية لتطبيق هذه المقررات، وذلك لعدة أسباب أهمها:

- إن تأخير أجل التطبيق النهائي والكامل لاتفاقية بازل III إلى غاية ٢٠١٩، يساعد البنوك الإسلامية التي تختلف طبيعة عملها عن البنوك التقليدية، على إعداد أرضية قادرة على تطبيق استيعاب تلك المقررات.

- إن المصارف الإسلامية قادرة على استيعاب متطلبات بازل ٣ حتى تؤكد مكانتها في النظام المصرفي العالمي وتستفيد من الميزة التنافسية لها لكسب حصتها من الصناعة المصرفية العالمية حيث إنها تقف على أرض صلبة وفلسفة متينة خاصة وأن الاتفاقية المعنية لتطبيق معايير بازل ٣ أعطت فسحة من الزمن لغاية ٢٠١٩ وهي كافية لأن تدرس بعناية هذه المتطلبات وتضع الخطط الكفيلة بتنفيذها بكل ثقة واطمئنان^{١٤}.

- كان من أسباب الأزمة المالية العالمية عملية بيع الديون والسماة بالتوريق ومثال عليها مسألة الرهن العقاري والتي أدت إلى انهيار العديد من البنوك الدولية بينما البنوك الإسلامية لا تتعامل مع القروض وهي شريك مع المستثمر بالربح والخسارة.

ويشار إلى أن المصارف الإسلامية مرتبطة بمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، من هنا وكى تطبيق المصارف الإسلامية معايير « بازل ٣ » يجب أن يتقيد هذا المجلس بمعايير « بازل ٣ » وأن يطوع معاييرها مع المعايير الدولية الجديدة كما فعل مع معايير « بازل ٢ »، ويشار أيضا إلى أن هيئات المحاسبة والمراجعة في المصارف الإسلامية ليست معنية كثيرا بمعايير بازل الجديدة لأنها تصدر معايير محاسبية وشرعية^{١٥}.

٧. تأثير الأزمة المالية العالمية في البنوك الإسلامية:

إن النظام المصرفي الإسلامي ممثلا بالمصارف الإسلامية في شتى أنحاء العالم وليس فقط في الدول العربية والإسلامية كان بمنأى عن الأزمة ونتائجها على الصعيد المالي، ففي الوقت الذي نشهد فيه تعرض بعض البنوك في المنطقة لحالات عجز، أو حتى للإفلاس أو لفقدان حجم كبير من السيولة التي يملكها، نجد أن البنوك الإسلامية بقيت خارج دائرة الخطر، بسبب السياسات الائتمانية التي تتبعها والتي تتسم بالمحافظة وتجنب الدخول في أدوات الدين أو أدوات الاستثمار التقليدية، الأمر الذي مكنها من اكتساب استقرار في الودائع لدرجة عالية، وكسب ثقة العملاء في الوقت الذي لا تتوافر فيه هذه الأمور للمصارف التقليدية^{١٦}.

٨. دراسة أثر كفاية رأس المال على محدداته في بنك البركة الجزائري ١٩٩٩-٢٠١٥:

سوف نتطرق في هذا العنصر إلى إجراء دراسة قياسية لقاعدة البيانات المتعلقة بمحددات كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري خلال الفترة من ١٩٩٩-٢٠١٥، من خلال دراسة التأثير بين نسبة كفاية رأس المال ومؤشرات العائد المصرفي ومؤشرات المخاطر المصرفية التي تمثل متغيرات نموذج الدراسة الخاصة ببنك البركة الجزائري، وهذا باستخدام النماذج الانحدارية البسيطة والمتعددة، ومنه تسمح لنا نتائج هذه الدراسة بمعالجة إشكالية الدراسة ومن ثم إثبات أو نفي فرضياتها.

١,٨. تعريف بنك البركة الجزائري:

ينتمي بنك البركة الجزائري إلى مجموعة البركة المصرفية، والتي تتكون من ١٢ بنكاً، وهي بذلك موزعة على ١٢ دولة، حيث يبلغ رأس مالها أكثر من ١,٥ مليار دولار أمريكي، تقدم خدماتها لعملائها في أكثر من ٣٠٠ فرعاً، وفي هذا الإطار فإن بنك البركة الجزائري يستفيد من الخبرة المتبادلة بين فروع المجمع، خاصة في مجال إدارة المخاطر (مؤشر كفاية رأس المال) وهو موضوع الدراسة.

يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي في الجزائر وهو عبارة عن بنك مشترك (بين القطاع العام و الخاص) تخضع نشاطاته البنكية لأحكام الشريعة الإسلامية، هو أول بنك إسلامي يفتح أبوابه في الجزائر، يساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية، برأس مال اجتماعي قدره ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دج ، وقد قام البنك منذ تأسيسه في سنة ١٩٩١ بالتركيز على تطوير العديد من القطاعات والأنشطة الحيوية في الجزائر. ويقع المقر الرئيسي للبنك بالجزائر العاصمة ويضم حالياً ٢٨ فرعاً على مستوى الجزائر.

٢,٨. كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري:

بالرغم من أن نشأة بنك البركة الجزائري كانت سنة ١٩٩١، إلا أننا سوف ندرس معدلات كفاية رأس المال التي حققها ابتداءً من سنة ١٩٩٩، وذلك باعتبار أن التعلية رقم ٧٤-٩٤ الصادرة في ١١/٢٩/١٩٩٤ والمتعلقة بتحديد قواعد الحيلة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية قد حددت آخر أجل للبنوك الجزائرية للالتزام بمعدل كفاية رأس المال في حده الأدنى بما لا يقل عن ٨% ابتداءً من نهاية تلك السنة أي ١٩٩٩.

وما يلاحظ على نسب كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري بأنها جيدة بشكل عام، بحيث أنها لم تنزل عن ١٢% في أسوأ حالاتها، ولعل ذلك راجع إلى التوجهات الصارمة لمجموعة البركة المصرفية لمختلف فروعها بما فيها فرعها بالجزائر هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر نسبة كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري أعلى من النسبة المحددة من طرف بنك الجزائر بالإضافة إلى أن البنك قد احترم الحد الأدنى للملاءة، هذا ما يجعل بنك البركة الجزائري يتمتع بملاءة عالية اتجاه المخاطر.

٣,٨. التحليل القياسي للنموذج محل الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليل القياسي، حيث سوف يتم الاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري لتغطية الجانب التطبيقي من الدراسة، وعليه سوف يتم تجميع البيانات الخاصة بعينة الدراسة (بنك البركة الجزائري) للفترة الممتدة من ١٩٩٩-٢٠١٥، وهذا من خلال دراسة العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال (كمتغير تابع) ومحدداته (كمتغيرات مستقلة) التي تتمثل أساساً في مؤشرات العائد المصرفي ومؤشرات المخاطر المصرفية، وذلك باستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد من خلال إتباع خطوات ومراحل بناء النموذج محل الدراسة مع الاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 9.

١-نموذج ومتغيرات الدراسة:

$$CA_B = f(LR, CR, CAR, ROE, ROA, PM)$$

$$CA_B = \beta_0 + \beta_1 LR + \beta_2 CR + \beta_3 CAR + \beta_4 ROE + \beta_5 ROA + \beta_6 PM + \epsilon_t$$

حيث أن:

CA_B : نسبة كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري Capital Adequacy

LR : مخاطر السيولة Liquidity Risk

CR : مخاطر الائتمان Credit Risk

CAR : مخاطر رأس المال Capital Risk

ROE : العائد على حقوق الملكية Return on Equity

ROA : العائد على الأصول Return on Asset

PM : هامش الربح Profit Margin

٢- تقدير نموذج الدراسة:

تعتبر بيانات هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية مأخوذة من التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري عينة محل الدراسة، بحيث توفر لنا كل المعطيات التي تساعدنا على بناء الدراسة القياسية، ولمعالجة إشكالية البحث أي ما مدى أثر نسبة كفاية رأس المال على متغيرات الدراسة، فإنه لا بد علينا من تقدير فعالية نسبة كفاية رأس المال على المتغيرات المستقلة وذلك من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وبعد جمع البيانات عن نسبة كفاية رأس المال والمتغيرات المستقلة تم إدخال هذه البيانات للبرنامج الإحصائي Eviews 9 لتحصل على نتائج تقدير نموذج الدراسة كالتالي:

$$\widehat{CAB} = -5.068751 - 0.007947*LR + 1.999938*CR - 0.366684*CAR - 0.359545*ROE + 5.867090*ROA + 0.228616*PM$$

٣- اختبار LM Test :

يلاحظ في هذا الاختبار أن حد الخطأ العشوائي e يرتبط (في اختبار LM) بحدود الخطأ العشوائي ولكن لفترات سابقة وإلى غاية الفترة m، ويمكن اختبار الفرضيات حيث:

- فرضية العدم H_0 : غياب الارتباط الذاتي في سلسلة البواقي.

- الفرضية البديلة H_1 : حيث يوجد ارتباط ذاتي في سلسلة البواقي.

ومنه نحصل على نتائج اختبار Serial Correlation LM Test كالتالي:

يتبين لنا من خلال جدول نتائج الاختبار أن القيمة الاحتمالية (prob) أكبر من ١%، ٥%، ١٠%، وهذا يعني أن القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة والتي لها توزيع مربع كاي (Q-square) وبالتالي نرفض وجود ارتباط ذاتي لحدود الخطأ العشوائي، وهذا إن دل إنما يدل على القوة الإحصائية للنموذج الانحدار المقدر.

٤- اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي ARCH :

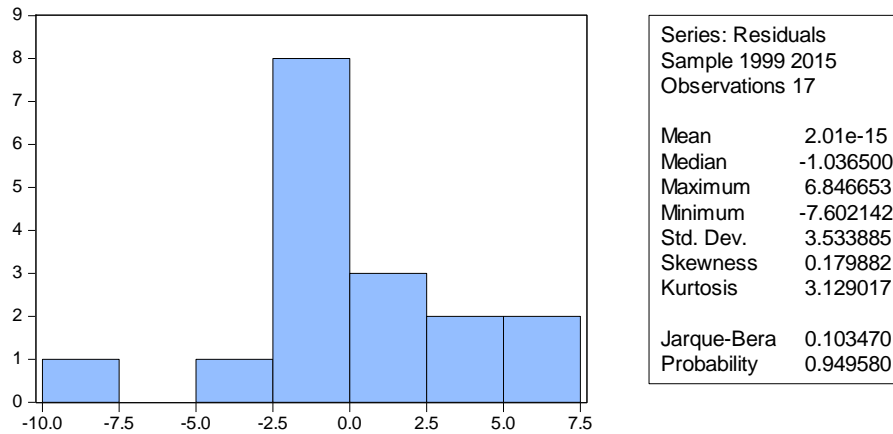
من بين الفروض التي تتبعها طريقة المربعات الصغرى العادية أن الخطأ العشوائي تباينه يساوي قيمة ثابتة، وبالتالي سنقوم باختبار فرضية اختلاف التباين باستخدام اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي أو ما يعرف ب ARCH ، ونحكم على النتائج سواء إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بثبات التباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر أو رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم ثبات التباين حد الخطأ العشوائي، ومنه نتحصل على النتائج التالية:

نلاحظ من خلال جدول نتائج الاختبار أن إحصائية ARCH في هذه الحالة هي أكبر من ١%، ٥%، ١٠%، معناه أن القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة (الجدولية)، والنتيجة تقرر قبول فرضية عدم أي ثبات التباين ورفض عدم ثبات التباين لسلسلة حد الخطأ العشوائي، وهذا يزيد من التأكيد على صحة وقوة النموذج المقدر إحصائيا.

٥- اختبار إحصائية Jarque- Bera:

نقوم باختبار التحقق من أن هناك توزيع طبيعي للبواقي معادلة الانحدار باستخدام إحصائية Jarque- Bera، وكذلك يمكن رفض أو قبول فرضية عدم القائلة بأن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا انطلاقا من إحصائية هذا الاختبار فنرفض فرضية عدم إذا كانت إحصائية Jarque- Bera أكبر من القيمة الحرجة لتوزيع مربع كاي (Q-Square). وعليه نحصل على النتائج التالية:

الشكل رقم ٠٢: نتائج اختبار إحصائية Jarque- Bera



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

يظهر لنا المدرج التكراري الموضح من خلال الشكل أعلاه أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا ولتأكد أكثر نذهب إلى نتائج فحص اختبار Jarque- Bera نجد أن القيمة الاحتمالية للإحصائية (Prob) هي أكبر من ١%، ٥%، ١٠%، وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بأن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا، ومن ثم فإن نتائج الفروض الأساسية لاستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية جاءت تتلائم وهذه الطريقة، ومنه في هذه الحالة فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية هو استخدام جيد وصالح لتمثيل العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال كمتغير تابع و المتغيرات (LR, CR, CAR, ROE, ROA, PM) كمتغيرات مستقلة.

بالرغم من النتائج الجيدة المتحصل عليها إلا أن نموذج الانحدار المقدر ينطوي على مجموعة من النقصات أهمها تلك المتعلقة بالمعنوية الإحصائية للعالم من خلال اختبار إحصائية t- student، بحيث كانت معظم معاملات نموذج الانحدار المقدر ليست لها أثر معنوي، ولهذا سوف نستخدم اختبار يدعى باختبار Firsch من أجل تحسين نموذج الدراسة أكثر واختيار نموذج الانحدار الأمثل لهذه الدراسة، وبالتالي يسمح لنا هذا بمعرفة العلاقة التأثيرية التي تربط بين المتغير التابع CA_B والمتغيرات التي تؤثر وتتأثر به، ومنه معرفة فعالية نسبة كفاية رأس المال (CA_B) على محدداته في إدارة المخاطر على مستوى بنك البركة الجزائري.

٦- اختبار Firsch :

بناء على ما سبق، وحسب اختبار Firsch، فإننا نأخذ التقدير $CA_B = f(CAR)$ لمعادلة الانحدار كأفضل معادلة مقدرة، ونجري عليها الانحدار بإضافة المتغيرات المستقلة إليها، بحيث تحصل انحدار المتغير التابع CA_B على المتغير المستقل CAR على أكبر قيمة لمعامل التحديد R^2 ، كذلك معلمة المتغير CAR تعتبر ذو أثر معنوي عند مستوى معنوية ١٠%، وبالتالي تعتبر أفضل معادلة انحدار مقدرة بالنسبة لنتائج المتغيرات المستقلة الأخرى. نقوم بإضافة المتغير ROE إلى معادلة الانحدار المختارة، ويرجع السبب في ذلك إلى حصوله على أكبر قيمة لمعامل التحديد مقارنة مع نتائج المتغيرات المستقلة المتبقية، بالإضافة إلى ذلك تحصل على قيمة أصغر بالنسبة للأخطاء المعيارية أي $Se = 0.129$ ، ويمكن كتابة معادلة الانحدار الجديدة على الشكل التالي:

$$CA_B = \alpha_0 + \alpha_1 CAR + \alpha_2 ROE + \epsilon_t$$

أما فيما يخص نتائج الاختبار يتم توضيحها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم ٠١ : نتائج اختبار Firsch بالنسبة لمعادلة الانحدار المختارة

المعادلة	α_0	CAR α_1	ROE α_2	R^2	D.W
$CA_B = F(CAR)$	12,52 4,873	1,24 0,655	-	0,193	0,960
$CA_B = F(CAR, ROE)$	18,16 5,755	1,24 0,621	-0,19 0,117	0,323	1,522

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إضافة المتغير المستقل ROE إلى معادلة الانحدار المختارة، قد حسن من قيمة معامل التحديد R^2 مع الحصول على قيم صغيرة نوعاً ما فيما يخص الأخطاء المعيارية، ومنه تصبح هذه المعادلة هي أفضل معادلة انحدار مقدرة، ويمكن صياغتها على الشكل التالي:

$$\widehat{CA_B} = 18.16 + 1.24 CAR - 0.19 ROE$$

ثم نقوم بإضافة المتغير المستقل CR إلى معادلة الانحدار الجديدة، وذلك بسبب حصوله على أكبر قيمة لمعامل التحديد مقارنة مع المتغيرات المستقلة الأخرى، وعليه يمكن كتابة معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$CA_B = \alpha_0 + \alpha_1 CAR + \alpha_2 ROE + \alpha_3 CR + \epsilon_t$$

والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار كما يلي:

الجدول رقم ٠٢ : نتائج اختبار Firsch بالنسبة لمعادلة الانحدار الجديدة

المعادلة	α_0	CAR α_1	ROE α_2	CR α_3	R^2	D.W
$CA_B = F(CAR)$	12,52 4,873	1,24 0,655	-	-	0,193	0,960

$CAB=F(CAR,ROE)$	18,16	1,24	-0,19	-	0,323	1,522
	5,755	0,621	0,117			
$CAB=F(CAR,ROE,CR)$	-14,84	2,29	0,03	1,76	0,592	1,999
	12,207	0,616	0,121	0,601		

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 يظهر لنا من خلال الجدول أعلاه أن إضافة المتغير المستقل CR، قد حسن من معادلة الانحدار بحيث ارتفعت قيمة معامل التحديد، وبالتالي تعتبر هذه المعادلة أحسن معادلة انحدار مقدره، ويمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\widehat{CAB} = -14.84 + 2.29 CAR + 0.03 ROE + 1.76 CR$$

ثم نضيف المتغير المستقل PM إلى معادلة الانحدار الجديدة، ويرجع ذلك بسبب تحقيقه لمعامل التحديد أكبر من قيمة المعاملات التحديد المحققة بالنسبة للمتغيرات المستقلة المتبقية، بالإضافة إلى حصوله على أقل قيمة بالنسبة للأخطاء المعيارية (أي $Se = 0.097$)، ومنه تكتب معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$CAB = \alpha_0 + \alpha_1 CAR + \alpha_2 ROE + \alpha_3 CR + \alpha_4 PM + \epsilon_t$$

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم ٣: نتائج اختبار Firsch بالنسبة لمعادلة الانحدار الجديدة

المعادلة	α_0	CAR α_1	ROE α_2	CR α_3	PM α_4	R^2	D.W
$CAB=F(CAR)$	12,52	1,24	-	-	-	0,193	0,96
	4,873	0,655					0
$CAB=F(CAR,ROE)$	18,16	1,24	-0,19	-	-	0,323	1,52
	5,755	0,621	0,117				2
$CAB=F(CAR,ROE,CR)$	-14,84	2,29	0,03	1,76	-	0,592	1,99
	12,20	0,616	0,121	0,601			9
	7						
$CAB=F(CAR,ROE,CR,PM)$	-16,80	1,15	-0,003	2,16	0,24	0,681	2,42
	11,27	0,841	0,113	0,596	0,13	0	9
	9				1		

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن إضافة المتغير المستقل PM أدى إلى تحسين جودة معادلة الانحدار، بحيث ارتفع R^2 مع انخفاض قيم الأخطاء المعيارية، وعليه تمثل هذه المعادلة أحسن تقدير بالنسبة لمعادلة الانحدار، ويمكن صياغة شكل معادلة الانحدار الجديدة كما يلي:

$$\widehat{CAB} = -16.80 + 1.15 \text{ CAR} - 0.003 \text{ ROE} + 2.16 \text{ CR} + 0.24 \text{ PM}$$

ثم نقوم بإضافة المتغير المستقل LR، بما أنه تحصل على قيمة معامل التحديد أكبر مع حصوله على أقل قيمة بالنسبة للأخطاء المعيارية من المتغيرات المستقلة الأخرى المتبقية، وعليه يمكن كتابة معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$CAB = \alpha_0 + \alpha_1 \text{ CAR} + \alpha_2 \text{ ROE} + \alpha_3 \text{ CR} + \alpha_4 \text{ PM} + \alpha_5 \text{ LR} + \epsilon_t$$

ونحصل على النتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم ٤: نتائج اختبار Firsch بالنسبة لمعادلة الانحدار الجديدة

المعادلة	α_0	CA R α_1	RO E α_2	CR α_3	PM α_4	LR α_5	R ²	D. W
$CAB=F(CAR)$	12,52 4,873	1,24 0,65 5	-	-	-	-	0,193	0,96 0
$CAB=F(CAR,ROE)$	18,16 5,755	1,24 0,62 1	- 0,19 0,11 7	-	-	-	0,323	1,52 2
$CAB=F(CAR,ROE,CR)$	-14,84 12,207	2,29 0,61 6	0,03 0,12 1	1,76 0,60 1	-	-	0,592	1,99 9
$CAB=F(CAR,ROE,CR,PM)$	-16,80 11,279	1,15 0,84 1	- 0,00 3 0,11 3	2,16 0,59 6	0,24 0,13 1	-	0,681 0	2,42 9
$CAB=F(CAR,ROE,CR,PM,LR)$	-16,87 12,584	1,15 0,88 9	- 0,00 2 0,11 9	2,16 0,62 8	0,24 0,21 7	0,00 2 0,15 9	0,681 0	2,42 6

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

يظهر لنا من خلال الجدول أعلاه أن إدخال المتغير المستقل LR لم يفيد معادلة الانحدار إطلاقاً، ولم يحسن جودتها، أي بمعنى أنه لم يؤدي إلى تحسين معامل التحديد R^2 بل أدى أيضاً إلى ارتفاع قيم الأخطاء المعيارية، وهذا راجع بسبب الارتفاع الهائل لنسب مخاطر السيولة لبنك البركة الجزائري، ومنه لا بد من حذف هذا المتغير (LR) من معادلة الانحدار المقدر.

ثم نقوم بإضافة المتغير المستقل الأخير ROA إلى معادلة الانحدار بعد إسقاط المتغير LR، وذلك من أجل معرفة القوة والقدرة الإحصائية للنموذج سوف تزداد أم تنقص، ويمكن كتابة شكل النموذج الانحدار الجديد كما يلي:

$$CAB = \alpha_0 + \alpha_1 CAR + \alpha_2 ROE + \alpha_3 CR + \alpha_4 PM + \alpha_6 ROA + \epsilon$$

ويمكن الحصول على نتائج الاختبار من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم ٥٠: نتائج اختبار Firsch بالنسبة لمعادلة الانحدار الجديدة

المعادلة	α_0	CA R α_1	ROE α_2	CR α_3	P M α_4	LR α_5	RO A α_6	R^2	D.W
$CAB=F(CAR)$	12,5 2 4,87 3	1,24 0,65 5	-	-	-	-	-	0,19 3	0,96 0
$CAB=F(CAR,ROE)$	18,1 6 5,75 5	1,24 0,62 1	-0,19 0,117	-	-	-	-	0,32 3	1,52 2
$CAB=F(CAR,ROE,CR)$	- 14,8 4 12,2 07	2,29 0,61 6	0,03 0,121	1,76 0,60 1	-	-	-	0,59 2	1,99 9
$CAB=F(CAR,ROE,CR,PM)$	- 16,8 0 11,2 79	1,15 0,84 1	-0,003 0,113	2,16 0,59 6	0,2 4 0,1 31	-	-	0,68 10	2,42 9

CAB=F(CAR,R	-	1,15	-0,002	2,16	0,2	0,00	-	0,68	2,42
OE,CR,PM,L	16,8	0,88	0,119	0,62	4	2	-	10	6
R)	7	9		8	0,2	0,15			
	12,5				17	9			
	84								
CAB=F(CAR,R	-	-	-0,35	2,01	0,2	-	5,79	0,68	2,46
OE,CR,PM,R	5,43	0,34	0,698	0,68	2		11,3	84	4
OA)	25,1	3,04		8	0,1		47		
	17	9			41				
CAB=F(CAR,R	-	-	-0,36	1,99	0,2	-	5,87	0,68	2,47
OE,CR,PM,L	5,07	0,37	0,740	0,73	3	0,00	11,9	85	7
R,ROA)	27,4	3,24		3	0,2	8	98		
	28	2			26	0,16			
						6			

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامج 9 Eviews

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إسقاط أو حذف المتغير LR وإضافة المتغير المستقل ROA في معادلة الانحدار المقدر، قد حسن من جودة المعادلة من خلال زيادة قيمة معامل التحديد R^2 ، كما أنه يلاحظ بناء على ما سبق أن المتغير المستقل LR (مخاطر السيولة) ليس ذات أهمية إحصائية وعليه يمكن إسقاط المتغير المستقل LR. وبذلك يمكن أن نتلخص العلاقة التالية، كأفضل معادلة انحدار مقدر للنموذج المدروس كما يلي:

$$CAB = F(CAR, ROE, CR, PM, ROA)$$

ويمكن كتابة شكل النموذج المقدر الجديد كما يلي:

$$\widehat{CAB} = \beta_0 + \beta_1 CAR + \beta_2 ROE + \beta_3 CR + \beta_4 PM + \beta_5 ROA + \varepsilon_t$$

ومنه نحصل على:

$$\widehat{CAB} = - 5.43 - 0.34 CAR - 0.35 ROE + 2.01 CR + 0.22 PM + 5.79 ROA$$

٩. الخاتمة:

٩, ١. النتائج المتوصل إليها:

سعت هذه الدراسة التي بين أيدينا إلى التعرف على أهم العوامل التي تحدد وتؤثر على درجة كفاية رأس المال في بنك البركة الجزائري باستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٩- ٢٠١٥ والذي يتمحور موضوع اشكاليته حول مدى فعالية بنك البركة في إدارة مخاطره من خلال دراسة التأثير بين نسبة كفاية رأس المال والعناصر المحددة له، وبناء على ما سبق فقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي سوف نعرضها بشكل يسمح لنا بتأكد من صحة الفرضيات المقدمة وذلك من خلال ما يلي:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال في بنك البركة الجزائري والمتغيرات المستقلة التالية: مخاطر رأس المال، معدل العائد على حقوق الملكية، مخاطر الائتمان، معدل هامش الربح، معدل العائد على الأصول. وهذا ما يؤكد ويثبت صحة الفرضية الأولى.
 - عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال في بنك البركة والمتغير المستقل مخاطر السيولة (LR)، بحيث أنه لا يسهم في قوة النموذج ولا يفسر قوة العلاقة بينه وبين نسبة كفاية رأس المال. وهذا ما يؤكد ويثبت صحة الفرضية الثانية.
 - هناك ارتباط موجب وعلاقة طردية بين نسبة كفاية رأس المال في بنك البركة والمتغيرات المستقلة التالية: مخاطر الائتمان، معدل هامش الربح، معدل العائد على الأصول. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
 - هناك ارتباط سالب وعلاقة عكسية بين نسبة كفاية رأس المال في بنك البركة والمتغيرات المستقلة التالية: مخاطر رأس المال، معدل العائد على حقوق الملكية. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
 - هناك ارتباط موجب، وليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال في بنك البركة والمتغير المستقل المتمثل في مخاطر السيولة. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- استنادا على ما تقدم من نتائج تبين لنا من خلالها إثبات وتأكيد صحة الفرضيات المقدمة.

٢,٩. التوصيات والتوجيهات المتوخاة من الدراسة:

- إلزامية تطبيق نسبة كفاية رأس المال من طرف بنك البركة الجزائري لأن ذلك من شأنه أن يقلل من المخاطر التي يتعرض لها البنك خصوصا خطر السيولة من جهة، ويرفع من مردودية البنك بشكل أفضل من جهة أخرى، وهذا ما يعكس لنا مفهوم الفعالية بشكل حقيقي لدى بنك البركة.
- يجب على السلطات النقدية أن تعدل من أدوات الرقابة والإشراف المطبقة على بنك البركة الجزائري بما يتوافق مع التزاماتها الشرعية، وهذا ما يعزز المكانة التسويقية للبنك ويزيد من الوعي في المجتمع حول هذه المؤسسات المالية الإسلامية.
- يجب على البنك المركزي تفهم طبيعة وخصوصية عمل البنوك الإسلامية من خلال منحها مجموعة من الاستثناءات من أهمها مؤشر كفاية رأس المال.
- إلزامية إعداد القوائم المالية من طرف بنك البركة وفقا للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة بالبحرين، وضرورة تبني معيار كفاية رأس المال الذي أصدره مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- لا بد على الجزائر أن تسعى نحو إصلاح منظومتها المصرفية والمالية كجزء من عملية الإصلاح الاقتصادي الشامل من أجل إعطاء هذه المنظومة دورها الأساسي في التنمية المستدامة خاصة في مجال الخدمات المالية الإسلامية.

١٠. الهوامش والمراجع:

¹ www.BIS.org (site consulté le: 04/02/2020, à: 19h41).

² عوف محمد الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الثقافة الإسلامية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص: ٢٧٧.

^٣ اتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، المادة ٥٠، القاهرة: الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٩٧٨.

^٤ Bryan J.Balin, Basel 1, Basel 2 and emerging markets, the Johns Hopkins School of Advanced International Studies, 2007, p 20.

^٥ حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي دراسة حالة دول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، ٢٠٠٩، ص ٨٨.

^٦ Murinde V & Yassen H, The impact of the Basel Accord Regulations On Bank Capital and Risk Behavior: Evidence From The MENA Region, working paper, The third international conference of center for regulation and competition issues, policies and practices, University of Manchester, 2004, p15.

^٧ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر ٢٠٠٥، ص: ١٠.

^٨ ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٥، ص: ٢١.

^٩ سليمان ناصر، اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، يوم ٠٦-٠٥ ماي ٢٠٠٩، ص: ١١.

^{١٠} صابر محمد الحسن، الرقابة على المصارف الإسلامية ومتطلبات مقررات بازل، حولية البركة، مجلة متخصصة بفقهاء المعاملات والعمل المصرفي الإسلامي، خاصة بأبحاث ندوات البركة، العدد ٨، ٢٠٠٦، ص: ٢٣٣.

^{١١} ماهر الشيخ حسن، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠.

^{١٢} صابر محمد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٣٩.

^{١٣} رقية بوحيزر، مولود لعراية، البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات بازل ٢، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة، الجزائر، أفريل ٢٠٠٩، ص: ١٥.

^{١٤} غسان الطالب، المصارف الإسلامية أمام بازل ٣، مقال منشور على الموقع: <http://www.menafn.com>، تاريخ الاطلاع: 2020/03/12، على الساعة: 02h50. (بتصرف)

^{١٥} عدنان أحمد يوسف، هل المصارف الإسلامية معنية بمعايير "بازل ٣"؟، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.akhbarak.net>، تاريخ الاطلاع: 2020/03/20، على الساعة: 20h35.

^{١٦} هناء الحنيطي، ملك خصاونة، دور الجهاز المصرفي الإسلامي في ظل الأزمة الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات- الفرص- الآفاق"، جامعة الزرقاء

الخاصة، الأردن، ٣-٥ نوفمبر ٢٠٠٩، ص: ٢٩-٣٠.

^{١٧} متاح على الموقع الإلكتروني لبنك البركة الجزائري :

www.albaraka.com (site consulté le: 29/04/2020, à : 22h55).

١١. الملاحق:

الملحق رقم ٠١: نتائج تقدير نموذج الدراسة

Dependent Variable: CAB

Method: Least Squares

Date: 05/08/20 Time: 17:23

Sample: 1999 2015

Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5.068751	27.42784	-0.184803	0.8571
LR	-0.007947	0.166401	-0.047758	0.9628
CR	1.999938	0.733501	2.726565	0.0213
CAR	-0.366684	3.242003	-0.113104	0.9122
ROE	-0.359545	0.740405	-0.485605	0.6377
ROA	5.867090	11.99828	0.488994	0.6354
PM	0.228616	0.226228	1.010555	0.3361
R-squared	0.688504	Mean dependent var	21.34412	
Adjusted R-squared	0.501607	S.D. dependent var	6.331788	
S.E. of regression	4.470050	Akaike info criterion	6.125578	
Sum squared resid	199.8135	Schwarz criterion	6.468665	
Log likelihood	-45.06741	Hannan-Quinn criter.	6.159681	
F-statistic	3.683861	Durbin-Watson stat	2.477172	
Prob(F-statistic)	0.033881			

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم ٠٢: نتائج اختبار **Serial Correlation LM Test**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.394647	Prob. F(1,9)	0.2679
Obs*R-squared	2.280885	Prob. Chi-Square(1)	0.1310

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 05/16/20 Time: 21:04

Sample: 1999 2015

Included observations: 17

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.38602	30.66697	0.566930	0.5846
LR	-0.056024	0.169967	-0.329620	0.7492
CR	-0.415390	0.800824	-0.518703	0.6165
CAR	-1.305768	3.366613	-0.387858	0.7071
ROE	-0.450156	0.820174	-0.548854	0.5965
ROA	6.231109	12.89702	0.483143	0.6405
PM	-0.025170	0.222914	-0.112916	0.9126
RESID(-1)	-0.494379	0.418628	-1.180952	0.2679

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامج 9 Eviews

الملحق رقم ٠٣: نتائج اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.727145	Prob. F(1,14)	0.4082
Obs*R-squared	0.789991	Prob. Chi-Square(1)	0.3741

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 06/02/20 Time: 04:01

Sample (adjusted): 2000 2015

Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.175183	5.611909	1.634948	0.1243
RESID^2(-1)	0.223524	0.262129	0.852728	0.4082
R-squared	0.049374	Mean dependent var	11.91226	
Adjusted R-squared	-0.018527	S.D. dependent var	18.24514	
S.E. of regression	18.41339	Akaike info criterion	8.780502	
Sum squared resid	4746.739	Schwarz criterion	8.877075	
Log likelihood	-68.24401	Hannan-Quinn criter.	8.785447	
F-statistic	0.727145	Durbin-Watson stat	1.633896	
Prob(F-statistic)	0.408162			

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

جميع الحقوق محفوظة © ٢٠٢٠، الدكتور: بوسعيد محمد عبد الكريم، الدكتور: بن لدغم محمد، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي. (CC BY NC)